الاتفاقيات الخاصة حول اقتسام مياه أنهار دجلة والفرات والعاصي والكبير الجنوبي والاردن بين التنازع والتكامل والحق الطبيعي

د. خليل خيرالله(*)

د. دينا المولى(**)

المياه مصدر اساس للحياة على كوكب الارض، حيث توفرت استقر الانسان وبنى حضاراته. وكثيراً ما استخدمت المياه سلاحاً واداة ضغط في الحرب والسلم، وبقصد امتلاكها قامت حروب ونزاعات وابرمت معاهدات.

ترتبط المياه دائماً بمسألة أمن الارض. فجميع الاطراف المعنية تشعر بأنها مضطرة للسيطرة على الارض التي تجري المياه فوقها أو تحتها[1]. وهذا واقع تعاني منه منطقة المشرق العربي، موضوع دراستنا هذه، وهي تعتبر منطقة جافة وشبه جافة.

تقع هذه الاحواض في بيئة طبيعية خصبة أطلق عليها البعض تسمية الهلال الخصيب[2]. هذه البيئة الممتازة ذات الحدود الواضحة تدين بخصبها الى شبكة الأنهار التي تنحدر من قوس جبالها الشمالية (طوروس) والشرقية

(*) استاذ محاضر في كلية الحقوق الجامعة اللبنانية.

(**) أستاذ محاضر ومديرة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية.

(١) بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي ـ افاق واحتمالات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة شوقي جلال، ابو ظبي ١٩٩٧ ص. ٤١٥ ـ ٤١٦.

(٢) الهلال الخصيب تعبير اطلقه عالم الاثار الاميريكي بريستد في اوائل القرن العشرين على المنطقة الحضارية الممتدة على شكل حدوة حصان أو هالة تتوج بالخصب اطراف البادية السورية (بادية الشام) شاملةً فلسطين ولبنان وسوريا وسهول ما بين النهرين... هذا الموقع يعطيه اهمية متقدمة في التاريخ فهو قلب الشرق كونه يربط بين مصر وايران كما القوس ويلامس الاناضول بين البحر والجبل والبادية مع منافذ على الغرب عبر البحر المتوسط، وعلى الهند والشرق الاقصى عبر الخليج الفارسي.

Croissant fertile, encyclopédie universalis, http: //www.universalis.fr/encyclopedie/croissant-fertile (consultation juin 2010)

(زغروس أو البختياري) وسلسلة جبالها الموازية للبحر الابيض المتوسط غرباً (لبنان).

في المنحنى الكبير ما بين البختياري وطوروس ينبع النهران العظيمان دجلة والفرات ويسيلان حتى الخليج العربي فيرويا القسم الشرقي والاوسط من الهلال الخصيب. ومن البختياري في الجنوب الشرقي يسيل نهر القارون ويصب في شط العرب. وفي الشمال الغربي نهران اخران هما جيحون وسيحون يرويان الاراضي الخصبة ما بين افسس ومرعش واطنة وطرسوس ومرسين. ومن جبال لبنان تتفجر الانهار التي تروي الاودية والسهول وأهمها نهر العاصي الذي يروي سهول الغرب الشمالية ماراً بحمص وحماه الى انطاكيا، ثم نهر الاردن الذي يسقي الجنوب في اتجاهه نحو البحر الميت.

في مطلع القرن العشرين دخلت منطقة الهلال الخصيب في دائرة الاطماع الدولية وشملها الاحتلال الفرنسي ـ البريطاني تحت عنوان «الانتداب»، فاقتسمتها هذه الدول بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦، وعنها نشأت دول اصبح لكل منها مصالحه وسياساته.

وهكذا ظهرت دولة الكويت ومملكة العراق وامارة شرقي الاردن ذات النفوذ الانكليزي واصبح لفلسطين وضع خاص تحت الانتداب الانكليزي مهد لاقامة دولة اسرائيل. ذات النفوذ الفرنسي ظهرت دولة لبنان الكبير والجمهورية السورية بعد ان فشل مخطط انشاء كيانات طائفية صغيرة فيها (دولة العلويين ودولة جبل الدروز ودولة حلب ودولة دمشق). وفي معاهدة سيفر ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ تنازلت فرنسا لمصطفى كمال (تركيا) عن كل أراضي كيليكيا الخصبة الواقعة شمالي وشرقي الاسكندرون اسفل طوروس لتعود وتتخلى له عام ١٩٣٩عن لواء الاسكندرون.

وقد شهد العام ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل برعاية بريطانية واعتراف الدول العظمى بها كما واعتراف الدول الاقليمية ايران وتركيا منذ قيام هذه الدولة.

وكان سبق ضياع منطقة الاحواز، شرقي العراق، في معاهدة القسطنطينية عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤، تثبيتاً لاتفاقية ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ بين السلطنة العثمانية وايران وبضغوط من بريطانيا لتحقيق مصالحها في النفط والنقل(٣). وبعدها كان ضياع سيناء عام ١٨٩٢ وقد كرسته بريطانيا عبرتهديدها السلطان العثماني وإنذاره بسحب فرقه العسكرية من طابا عام ١٩٠٦(٤)، فضمتها الى نفوذها في مصر لحماية قناة السويس.

وبفعل الواقع السياسي الحاضر الناتج عن تقسيم هذه المنطقة ونشوء الدول فيها والتنازل عن أجزاء من أرضها الى الدول المجاورة، أصبحت أنهارها الكبرى، التي تشكل مصدر خصبها وأساس وحدة ارضها، «انهاراً دولية» اي أنها اصبحت تفصل بين اراضي دول مختلفة أو تنبع في دولة وتجري أو تصب في دولة اخرى، مما جعلها مصدر أطماع ونزاعات بين دولها ودول الجوار.هذا الواقع الجديد الذي لم تعرفه المنطقة من قبل جعل من تاريخ المياه فيها، في المائة سنة الاخيرة، تاريخا من

(٣) Schofield, Richard N., old boundaries for a new state: the creation of Irac eastern question. SAIS Review - volume 26, n.1, Winter - Spring 2006, pp. 27 - 39.

(٤) Renée Neher Bernheim, Frontieres de Sina?, un siècle de diplomatie au moyen -orient, 1840-1948, politique étrangere, year 1971,v.36,issue2 pp. 147-164.

النزاعات والاتفاقات الخاصة بين دولها والتعاملات التي لم ترق الى معاهدة عامة دائمة بين بلدانها تنظم المشاركة في انهارها «المتعددة الجنسيات»، مع تصميم كل دولة على ادعاء الملكية والاحتفاظ بالسيطرة الحصرية على مياه النهر الذي يمر باراضيها. وهذا ما يظهر مدى أهمية الاتفاق على اقتسام المياه في حياة منطقة شبه جافة لولا انهارها لما صمدت امام زحف الصحراء...

ان جعل التنازع والقلق قاعدة تعاملاتنا بدل التفاعل والتعاون ألحق بنا، وبحقوقنا الطبيعية الأساسية، خسارة لا تعوض. وأصبحت قضية أمننا المائي «قضية استراتيجية محورية، قضية تمتد من جنوب لبنان الى سوريا والعراق، الى نهر الاردن...»(٥).

ويبقى السؤال: ما هي الاسباب العميقة وراء النزاعات حول اقتسام مياه هذه الأنهار وهل استطاعت الاتفاقيات الخاصة أن تحل المشكلة أم أن الامر يحتاج الى عامل مساعد آخر، يقرن النص بالنية السليمة المبنية أقله على تطبيق قواعد القانون الدولي وأفضله على المصالح الحقيقية الواحدة والمشتركة.

تتناول هذه الدراسة مسألة الاتفاقيات الخاصة بين دول المنطقة حول اقتسام مياه انهارها وكيف تسري على استثمارها مبادئ التنازع أو التعاون والاقتسام المنصف على ضوء المبادئ القانونية الدولية.

ستتم الاجابة على هذه الاسئلة عبر مدخل (الاطارالقانوني الدولي لهذه الانهار) ومحورين: الاتفاقيات المتعلقة بنهري دجلة والفرات (أولاً) والاتفاقيات المتعلقة بالعاصي والنهر الكبير الجنوبي والاردن (ثانياً).

مدخل: الإطار القانوني الدولي لأنهار الهلال الخصيب

نورد اولاً لمحة عن القانون الدولي العام لجهة مفهوم النهر الدولي ثم نستعرض تطور مبادئ الاستفادة من مياه الانهار الدولية.

١ ـ القانون الدولي العام:

تطور مفهوم النهر الدولي في القانون الدولي العام، وهي تسمية وضعت قيد التداول بعد نشوء الدول ومفهوم السيادة. وقد ارتبط هذا المفهوم بمعيار الملاحة في معاهدة باريس للسلام في ١٨١٤/٥/٣٠ وفي الصك النهائي لمؤتمر فيينا في ١٨١٥/٦/٩ الذي نص في المواد ١٠٨ ـ ١٦٦ على «حرية الملاحة النهرية» وبقيت لمدة قرن من الزمن ميثاقاً للقانون النهري الدولي(٦).

مع مؤتمر برشلونة في ١٩٢١/٤/٢٠ تراجع معيار الملاحة الا اذا شكلت الوظيفة الاقتصادية الاساسية للنهر. ثم تطور مفهوم النهر الدولي الى فكرة الحوض الهيدروغرافي (معهد القانون الدولي سالزبورغ ١٩٦١) أو فكرة حوض الصرف (جمعية القانون الدولي ـ دوبروفنيك عام ١٩٥٦) وهكذا نرى ان نظرية الحوض النهري بدأت تتفوق شيئاً فشيئاً على المفهوم التقليدي للنهر الدولي وهذا ما سوف تجسده اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧(٧). فقد ظهر اخيراً مصطلح المجاري المائية الدولية في اتفاقية الامم المتحدة تاريخ ١٩٩٧/٥/٢١ فحددته المادة الثانية «انه المجرى المائي الذي

(٥) جريدة نداء الوطن، الاربعاء ٢٣ حزيران ١٩٩٣.

(٦) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤ ص.٣٥٠

(٧) Patrick Daillier, Mathias Forteau, Alain Pellet, Droit international public, LGDJ Point Delta, 8 e edition 2009 pp1374.

تقع اجزاؤه في دول مختلفة، والذي تشكل مياهه السطحية والجوفية، بحكم علاقاتها الطبيعية المتداخلة، كلاً واحداً، والذي تتدفق مياهه صوب نقطة وصول مشتركة»[٨]. وهذا المفهوم يشمل الامتداد الفيزيائي للحوض النهري والبحيرات والاقنية والمياه الجوفية المتصلة.

هذه الاتفاقية هي اتفاقية إطارية نصت على مبادئ اساسية لتقاسم الموارد المائية للمجاري الدولية. بعض موادها تعتبر عرفاً دولياً تلتزم الدول باحترامه والعمل به، «وقد كانت أول مرة تتفق فيها الدول بالاجماع على معاهدة تتعلق بالمياه»[٩]. وقد اعطت هذه الاتفاقية فرصة للدول الأطراف التي عقدت اتفاقيات خاصة حول المياه أن تعيد النظر، اذا شاءت، بهذه الاتفاقيات كي تتوافق مع القواعد العامة الواردة فيها.

٢ ـ تطور نظريات ومبادئ الاستفادة من مياه الانهار الدولية.

ظهرت تاريخياً نظرية السيادة الاقليمية المطلقة (نظرية هارمون ١٨٩٥) وتعني استخدام مياه الانهار العابرة استخداماً منفرداً الى اقصى الحدود دون اعتبار الضرر الحاصل جراء ذلك للدول الاخرى. ثم ظهرت نظرية السيادة الاقليمية المقيدة، وهي تسمح للدولة باستخدام المياه الجارية في اراضيها بحرية شرط عدم الاضرار بمصالح دول متشاطئة اخرى (بيان ستوكهولم ١٩٦١... ولجنة القانون الدولي ١٩٩٤). كما ظهرت نظرية الانتفاع المشترك بالمياه الدولية وهي تعني تساوي الحقوق وتكاملها دون انفراد.

اما النظرية الاخيرة، نظرية المنافع المتوازية، فترتكز على مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للانتفاع والمشاركة في مياه المجاري الدولية. وعلى الدول الالتزام بواجب التعاون ومبدأ عدم الحاق اضرار ملموسة بالدول المتشاطئة الاخرى (مادة ٧ بند١ من اتفاقية ١٩٩٧) وواجب إخطار الدولة المشاطئة للنهر قبل ستة اشهر من اجراء استعمالات جديدة، فاسحةً بذلك مجال الاعتراض[١٠]. هذه المبادئ استقرت عليها الاتفاقيات الدولية والاعراف قبل أن أكدتها اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧ التي نأمل ادخالها حيز التنفيذ باكتمال المصادقة عليها.

ما هي هذه الاتفاقيات؟ وهل كانت تعبيراً عن المبادئ التي اوجدتها وكرستها الاتفاقيات الدولية والاعراف التي تولدت من الممارسة الدولية واهمها التعاون؟ ثم هل أعادت دول الهلال الخصيب النظر بهذه الاتفاقيات على ضوء اتفاقية ١٩٩٧ وما تضمنته من مبادىء التعاون والتواصل؟ ندرس ما تعلق بهذه الأنهار من اتفاقات مبتدئين من شرق الهلال الخصيب (أولاً) حتى غربه (ثانياً).

أولاً: الاتفاقيات المتعلقة بنهري دجلة والفرات

دجلة والفرات هما اكبر أنهار المنطقة، و«لولا التقسيم الاستعماري الذي شهدته منطقتنا العربية لكان النهران عربيين مائة بالمائة، حيث كانت حدود سوريا الطبيعية تمتد حتى جبال طوروس، وبالتالي كان منبعهما عربياً

(٨) محمد المجذوب المرجع السابق ص.٣٥٦

(٩) مروى داوودي، لقاء قانوني في جامعة بير زيت «القانون الدولي والصراع حول المياه بين الفلسطينيين والاسرائيليين» نشرة القدس ٢٠١٠/٥/٢٧، (استشارة ١٦ حزيران ٢٠١٠) www.alkuds.com/print/261732.

(١٠) Patrick Daillier, ibid n. 715 pp. 1374.

خالصاً[١١]». اما الدول التي تشترك اليوم بمياههما منبعاً ومصباً فهي تركيا والجمهورية السورية والعراق وايران كما تشترك السعودية في المياه الجوفية للحوض الجنوبي الغربي للفرات بنسبة ١٥٪ منه.

اما ما يميز الاتفاقيات المعقودة حول هذه الانهار فهي كونها ثنائية تتم بين الدول المتجاورة دون الدول الاخرى، وغالباً ما تركزت على حق الحصول على المياه. وتنكر كل من تركيا وايران وهما دولتا منبع، صفة هذه الانهار الدولية وتدعي حقاً مطلقاً على مياههما التي تمر اولاً في أراضيهما.

سنعمد اولاً لدراسة الاتفاقيات المتعلقة بالحوض الشرقي لنهر الفرات والتي تمت بين ايران والعراق اثناء الاحتلال العثماني وبعده، ثم ندرس الاتفاقيات الحاصلة مع تركيا حول الحوضين الشماليين لكل من النهرين.

١ ـ الاتفاقيات المتعلقة بحوض دجلة الشرقي بين العراق وايران: مسألة شط العرب

ان المشكلة بين العراق وايران حدودية على الارض في الشمال والوسط وحدودية ايضاً على المياه في جنوب شرقي العراق. ويطال النزاع مسألة مياه الانهار وخاصةً شط العرب كأحد اسباب النزاع الرئيسة بين الدولتين. فمن اصل ٢٥ نهراً صغيراً تنبع من سلسلة جبال زغروس على امتداد الحدود من الشمال الى الجنوب وتصب في روافد دجلة وتمثل ١٢٪ من موارد العراق المائية، يتناول النزاع عشرة انهار منها ومرده الى قيام ايران بتحويل هذه الانهار أو انشاء سدود وخزانات واقنية تمنع المياه من التدفق باتجاه الاراضي العراقية[١٢].

اكثر هذه الانهار أهمية هو نهر قارون (كارون) الذي يروي الأحواز ويزود شط العرب بحوالي ٢٧ مليار متر مكعب من المياه سنويا وتتحكم ايران بمياهه منذ ان انشأت عليه السدود منذ عام ١٩٦٢ وبعد عام ١٩٧٢، ما ادى الى انخفاض كمية مياهه التي تصل الى شط العرب. وقد أدى ذلك، اضافة الى المشاريع التركية في اعلى نهري دجلة والفرات ودون اهمال السياسات العراقية غير الرشيدة، الى التأثير على منسوب المياه في الشط وظهور الملوحة فيه.

يبدأ شط العرب، وهو ذو اهمية استراتيجية كبيرة، من التقاء نهري دجلة والفرات على بعد ٧٥ كم شمالي البصرة. ويبلغ طوله ٢٠٤كم ويتراوح عرضه بين ٣٥٠ و١٢٥٠ متراً ويصل الى ٢٠٠٠ مترً عند المصب قرب الفاو في الخليج العربي، وهو اليوم وسيلة للمواصلات والملاحة للعراق وايران، وحوله دارت مشكلات عديدة بين البلدين اخطرها كانت الحرب الاخيرة في ثمانينات القرن العشرين. وكونه ممراً للملاحة فهو مهم للعراق اكثر مما هو لايران كونه المنفذ الوحيد للعراق على الخليج العربي بينما تملك هي منافذ عديدة في الشمال والجنوب.

منذ احتلال السلطان العثماني سليم لكامل

(١١) د. صبحي العادلي، مفهوم النهر الدولي وواقع بعض انهار المشرق العربي، ٢٠٠٧. تاريخ الاسترجاع تموز ٢٠١٠ www.syrleb.org/report/2004committies2004 3.asp.

(١٢) اوردت جريدة الحياة اليومية الصادرة في لندن انه «تأكيداً لأهمية موضوع المياه بين ايران والعراق، فان من بين ما بحثه علي لاريجاني رئيس البرلمان الايران في زيارته الاخيرة الى العراق، انشاء لجنة فنية لبحث موضوع المياه وتم اعلان أن ملف نهري القارون والكرخة، وكل الانهار التي تنبع من ايران كانت من ضمن جدول اعمال المباحثات...»، الحياة، اين المياه في ال«تسونامي» الايجابي التركي؟ الجمعة ١١ ديسمبر ٢٠٠٩.

سورية الطبيعية في العام ١٥١٦ نشأ نزاع حدودي مع ايران بعد معركة كالديران عام ١٥١٤ فتم عقد اتفاقية زهاب (قصر شيرين) بين الترك والفرس عام ١٦٣٩. بعد قرنين من المشاكل الحدودية وقيام حرب بين الجانبين عقدت اتفاقية ارضروم ١٨٢٣ ثم تلتها اتفاقية ارضروم الثانية في ٣١ ايار ١٨٤٧ بوساطة بريطانية روسية بعد ان ادركت بريطانيا اهمية منطقة شط العرب لتأمين مواصلاتها، وفيها اعترفت السلطنة العثمانية بسيادة ايران على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر (عبدان) والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب مع الاعتراف بكامل مياهه للعراق العثماني. وفي عام ١٩١٣ وقع بروتوكول القسطنطينية حول الحدود تحت اشراف بريطانيا، بعد ظهور النفط في منطقة الاحواز، ويؤكد هذا الاتفاق الاتفاق السابق. وفي عام ١٩٣٧ وقع اتفاق جديد بضغط بريطاني اعطى لايران حقوقاً في شط العرب، ومكاسب جديدة منها حرية الملاحة للبلدين في الشط امام عبدان لتأمين تحرك ناقلات النفط الايرانية من مصافيها، وحصول ايران على بعض الجزر، وبقيت السيادة على الشط للعراق. استمر الحال على ما هو عليه بيد ان العلاقات بين البلدين لم تكن على ما يرام في الفترة اللاحقة لاتفاق ١٩٣٧ حتى عام ١٩٦٩ عندما أعلن الشاه محمد رضا بهلوي الغاء اتفاقية ١٩٣٧ للحدود وطالب باتفاق جديد. وفي عام ١٩٧٥ تم اتفاق في الجزائر حصلت بموجبه ايران على مكاسب جديدة، وكان الاتفاق اشبه بالصفقة بين الطرفين وقد اراد العراق من خلالها حل مشاكله مع ايران لمهاجمة الاكراد في شمال العراق ووضع حد لمساعدة ايران لهم.

وهكذا، فاننا نرى عدم استقرار العمل بهذه الاتفاقات بينما نلاحظ غلبة الجانب السياسي في اتفاقية ١٩٧٥ على الجانب الفني والحقوق الجغرافية الحدودية، فلم تكن حلاً لمشاكل حدودية وانما تلبية لرغبة عراقية في اخماد الصراع الكردي المسلح بقيادة مصطفى البرزاني المدعوم انذاك من الشاه محمد رضا بهلوي، فتم ترسيم الحدود وفقاً لما تريده ايران، اي وفق بروتوكول ١٩١٣. وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٨ ساءت العلاقات بين البلدين وبتاريخ ١٩٨٠/٩/١٧ اعلن العراق الغاء اتفاقية الجزائر وقامت الحرب العراقية الايرانية الاخيرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، ما يعني ان الوضع القانوني لشط العرب بقي على ما هو عليه في الاتفاقيات السابقة.

٢ ـ الاتفاقيات المتعلقة بحوضي دجلة والفرات الشماليين بين العراق والجمهورية السورية وتركيا

ينبع كل من دجلة والفرات من هضبة ارمينيا (شرق تركيا الحالية) في سلسلة طوروس الشرقية، وبالتحديد في المنحنى الذي يلتقي فيه طوروس مع زغروس ويسيلان جنوباً ليشكلا ما يعرف تاريخياً وجغرافياً ببلاد ما بين النهرين. يبلغ طول دجلة حوالي ١٨٥٠كم، يقطع منها ٤٠٠كم في تركيا الحالية ويشكل الحدود بينها وبين الجمهورية السورية لمسافة ٣٢ كم ثم يدخل الاراضي العراقية مسافة ١٤١٨كم مشكلاً بذلك حوضاً يبلغ ٨٧٥ الف كم مربع. ومنسوبه الوسطي ١٤٠٠متر مكعب في الثانية.

اما الفرات فيبلغ طوله ٢٣٣٠ كم يمر ٤٢٠ كم منه في تركيا و٦٨٠كم في الجمهورية السورية و١٢٣٥ في العراق، مشكلاً حوضاً مساحته ٤٤٤ الف كم مربع، وتجدر الملاحظة ان ٧،٨٨٪ من ايرادات هذا النهر تأتي من تركيا وتساهم الجمهورية السورية بنسبة ٥،١١٪ منه ولا يساهم العراق في أي كمية منه.

وغني عن الاشارة ان بلاد ما بين النهرين

عرفت خصبها وحضاراتها في التاريخ بفضل المياه المتدفقة من هذين النهرين، والعلاقة التي ربطت انسانها بالمياه وبهذا المحيط الاقليمي هي التي صنعت تاريخه ولا تنفك تصنع سياساته.

اما العلاقات التركية مع جيرانها في العراق والجمهورية السورية، والتي طبعت كامل القرن العشرين، فهي اساساً علاقات تنافر متبادل مرتكزعلى عدم ثقة وحذر تاريخيين. اما النزاعات على اقتسام مياه دجلة والفرات فهي تطال حق دول اسفل النهرين بكمية كافية من المياه وهي حقوق تنكرها تركيا بذرائع قانونية متعددة منها أن هذه أنهار عابرة للحدود وليست أنهاراً دولية وبالتالي فهي انهار وطنية تمتلكها ويحق لها استثمار مياهها كما تشاء وان النهرين يشكلان حوضاً واحداً وان دولتي اسفل النهرين لا يحسنان إدارة المياه التي تصلهما... محققة بذلك معادلة «عالية النهر تحكم سافلته». ولم نلمح حتى الان، رغم ايجابية العلاقة بين هذه الدول منذ بدايات القرن الحالي، ما يبدل في هذه الاعتبارات.

نستطيع تمييز ثلاث حقبات من الاتفاقيات بين تركيا والجمهورية السورية والعراق: الحقبة الاولى اثر نهاية الحرب العالمية الاولى عكستها اتفاقية سايكس ـ بيكو في مرحلة الانتداب الفرنسي ـ البريطاني. والحقبة الثانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى مطلع السبعينات وهي مرحلة بدء الاهتمام بالتعاون واجراء المفاوضات. واخيراً الحقبة الحالية وتميزت بالتفرد في إنشاء السدود الضخمة من الجهة التركية والاستثمار الاقصى للموارد المائية.

ويبدو انه من المهم دراسة الاطار التنظيمي الذي وضعته هذه الاتفاقيات وأرست فيه مبادئ عامة تشدد على حقوق أسفل الأنهار.

أ ـ مرحلة الانتداب الفرنسي ـ البريطاني:

ان تقسيم وتقاسم منطقة الهلال الخصيب أوجد على اراضيها دولاً وتخلى عن اجزاء من شمالها الى تركيا حيث توجد اعالي انهارها العظيمة فاوجد بذلك تضارباً في المصالح والحقوق وتنازعاً حول الموارد. وكان على دول الانتداب ان تتفق مع تركيا وفيما بينها لضمان حقوق معينة بالمياه وهذا ما ورثته دولنا وما يقلقها الان وحتى اجيال لم تولد بعد. وأهم هذه الاتفاقيات:

ـ اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٦ ايار١٩١٦)، لحظت بنداً يتناول «ضمان كمية محددة من مياه نهري دجلة والفرات من المنطقة أ الى المنطقة ب» (البند ٤/٢).

ـ اتفاقية باريس تاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ بين فرنسا الدولة المنتدبة على «سوريا» وبريطانيا الدولة المنتدبة على «العراق» حول استعمال المياه فيما بين النهرين، وترتكز على مبدأ التفاهم المشترك وحماية حقوق بلدان اسفل النهر. ولحظت الاتفاقية انشاء لجنة خبراء مسبقاً لتقييم تأثير اي مشروع ري محتمل تقوم به فرنسا كدولة منتدبة على سوريا ومن شأنه ان ينقص بشكل ملموس مياه دجلة والفرات لدى وصولها الى منطقة الانتداب البريطاني. وهذه الاتفاقية ورثها العراق والجمهورية السورية بعد استقلالهما[١٣] .

ـ اتفاقية ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ واتفاق انغورا تاريخ ٣٠ ايار ١٩٢٦.

- اتفاقية ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ أو اتفاقية فرانكلين ـ بويونغ ـ يوسف كمال وقعت

(١٣) Société des nations, Recueil des traités, volume 22 traité n.564 p.353 - 373.

في انغورا (انقرة اليوم) وهي تتعلق بتأمين احتياج مدينة حلب من مياه نهر قويق (رافد لنهر الفرات) وبامكانية جر مياه الفرات. والهدف من الاتفاقية اقامة حدود جديدة شمالي حلب بحيث لا تحرم المدينة من حاجتها للمياه. ونصت المادة ١٣ على «تقسيم مياه قويق بين مدينة حلب ومدينة الشمال ومنطقتها والتي بقيت تركية وذلك بطريقة ترضي الطرفين كليهما بشكل متساو».

● اتفاق انغورا تاريخ ٣٠ ايار ١٩٢٦ عالج «الصداقة وعلاقات حسن الجوار بين تركيا وسوريا في ظل الانتداب الفرنسي». وقد نص على انه «من اجل تلبية احتياجات المناطق التي تروى حالياً من مياه نهر قويق واحتياجات مدينة حلب على تركيا ان تزيد من صبيب نهر قويق أو حتى، تسمح... بقناة لاستجرار مياه الفرات أو لربما لجمع الطريقتين معا»[١٤].

لكن ما يمكن تسجيله ان هذه الاتفاقيات حول مياه نهر قويق الذي يمر قرب حلب ويضيع في مناطق السبخات جنوب المدينة، قد نقضتها تركيا ولم تنفذ وعودها منذ العام ١٩٤٠ اذ لم تعد المياه تصل الى حلب. ثم عمدت في مطلع الستينات الى تحويل مجرى النهر، وفي مطلع السبعينات لاقى نهر عفرين المار في وسط حلب المصير ذاته...

ـ معاهدة لوزان ١٩٢٣: طالبت هذه الاتفاقية (المادة ١٠٩ منها) بضرورة تشكيل لجنة مختلطة من دول المنطقة الثلاث، المكلفة بادارة النزاعات التي يمكن ان تنشأ من المشاريع الهيدروليكية[١٥]. وقد ارست تفاهماً بين الدول المعنية من شأنه ان يحفظ المصالح والحقوق المكتسبة من كل منها في ما يتعلق بأنظمة الريّ والاقنية والفياضانات والتجفيف وغيرها. وفي ذلك الوقت كانت دول اسفل النهر (الجمهورية السورية والعراق) هي التي تستغل مياه دجلة والفرات وكانت بنود المعاهدة موجهة لحماية موقعهما. وقد اشترطت المعاهدة أن تعمد تركيا الى استشارة العراق قبل اقامتها أي منشأة هيدروليكية.

ـ اتفاق انغورا ٢٢ حزيران ١٩٢٩ (تحديد الحدود بين نصيبين وجزيرة ابن عمر) وفيها قررت فرنسا اخذ مطالب تركيا بعين الاعتبار بحيث تتجه الحدود نحو بابيل لتصل حتى دجلة تاركةً لتركيا عدداً من القرى وطرق المواصلات[١٦].

ـ البروتوكول النهائي ٣ أيار ١٩٣٠، الذي صادق على اتفاقيات أنغورا التي سبق توقيعها بين فرنسا وتركية ١٩٢١ ـ ١٩٢٦ ـ ١٩٢٩ والتي عالجت القضايا التي أثارتها الملكية المشتركة لنهر دجلة (تخطيط الحدود السورية التركية).

ب ـ مرحلة الاهتمام بالتعاون والتفاوض وتطبيق التفرد في المشاريع ١٩٤٦ ـ ١٩٧٤:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برز توجه عراقي للتعاون مع تركيا ادى الى ابرام أول معاهدة ثنائية بين الطرفين هي معاهدة ٢٩ اذار ١٩٤٦. وفي العام ١٩٦٢ حتى العام ١٩٧٤ جرت محادثات لم تفض الى نتيجة بين الدول

(١٤) Société des nations, Recueil des traités, volume 54 traite n. 1284. 1926 - 1927, p.177 - 229; Asie Française xx1, nov. 1921, p. 416 - 418.

(١٥) AYEB (HABIB), L'eau au proche orient. La guerre n'aura pas lieu, op.cit. p.105.

(١٦) Soheila Mameli-Ghaderi, le Trace de la frontière entre la Syrie et la Turquie (1921 - 1929), htm # retournoteno 45 www.cairn.info/revue-guerres-mondiales-et-conflits-cotemporaines-2005-5-pag-125.

الثلاث، تركيا والجمهورية السورية والعراق تناولت مسألة اقتسام المياه. واعقبها بروتوكول تعاون بين العراق وتركيا بتاريخ ١٧/١/ ١٩٧١.

ـ معاهدة ٢٩ اذار ١٩٤٦: معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا والبروتوكول الملحق بها[١٧]. تشتمل هذه المعاهدة في الواقع على مجرد تبادل معلومات حول درء الفيضان، ولم تتضمن تنفيذ أي مشروعات مشتركة... مع التزام تركيا بإعلام العراق عن كل مشروع تقيمه على احد النهرين أو روافدهما بشكل يتلاءم مع مصالح البلدين (المادة ٥)[١٨]. لكن الملاحظ أن أيا من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات لم يحظ بالاهتمام الذي قد ينتظره المرء. وتنامى هذا الاتجاه عندما راحت كل دولة تطبق مخططات لتحويل روافد الفرات»[١٩].

ـ محادثات غير مجدية: ١٩٦٢ ـ ١٩٧١: بعد الحرب العالمية الثانية... وبفعل موقعها الجيوستراتيجي وقوتها الديموغرافية ورغبتها المستمرة بالتماهي مع العالم الغربي، وضعت تركيا نفسها مدخلاً وحجر زاوية للسياسة الاستراتيجية الغربية الى الشرق الاوسط مهيئة نفسها للعب دور اقليمي في صراع الشرق والغرب.

أما على صعيد تطوير دجلة والفرات، ففي مطلع الستينات من القرن العشرين حل التنافس على استثمار اجزاء الأنهار الجارية في اراضي كل من دولها محل رغبة التعاون، بل اصبح تنافساً عالمياً على بناء الأضخم والأسرع من السدود، اسوة بسد أسوان في مصر، والتي اخذت تظهر في السبعينات، وصولاً الى قرار تركيا، منفردة، اطلاق مشروع تطوير جنوب شرقي الاناضول G.A.P. عام ١٩٧٧ والذي وضع قيد التنفيذ عملياً عام ١٩٨٨.

ـ بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا ١٧/١/١٩٧١

خلاصة هذا البروتوكول أتت في المادة ٣ والتي اتفق فيها الطرفان على ان يشرعا في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة. وفي العام ١٩٧٣، بدأت تظهرالسدود الكبرى، وتسببت الحاجة الى ملئها في كسر واقع مائي دام منذ ما قبل التاريخ الجلي، فبدأت مرحلة من النزاع المكشوف والقلق على المستقبل أوله حرمان بلدان اسفل النهرين من المياه واخره التصحر...

ت ـ مرحلة انشاء السدود الكبرى ومشروع جنوب شرقي الاناضول G.A.P:

هذه مرحلة نراها تبدأ عام ١٩٧٣ ولما تنته بعد. وفي هذه المرحلة بدأت النزاعات تشتد مع ظهور ازمة المياه بشكل حاد، وغابت الاتفاقيات حتى الثمانينات.

في العام ١٩٧٥ انفجر الصراع بين العراق والجمهورية السورية واقترب الفريقان من الحرب ونقلت دمشق فرقاً عسكرية من الجبهة الفلسطينية باتجاه العراق، وبضغط سوفياتي توصلا الى اتفاق سري يحصل بموجبه العراق على ٥٨٪ من المياه التي تصل الى الجمهورية السورية عبر الحدود التركية.

اما على الجانب التركي، فإن ما ثبت موقع

(١٧) مجموعة معاهدات الامم المتحدة، رقم ١٠٤ ص.٣٧٦.

(١٨) Recueil des traités, vol.37, traité n.580, 1949, p. 279 - 331

(١٩) جي. أ. الن وشبلي ملاط، المياه في الشرق الاوسط، مكتبة الدراسات الشرق اوسطية الحديثة ـ الناشر تاوريس للدراسات الاكاديمية ١٩٩٥ لندن، ترجمة محمد اسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٧، ص.٢٤٨ ـ ٢٤٩.

تركية الاقليمي في السياسة الغربية قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩. وسنبحث اتفاقيات هذه المرحلة وظروفها وفق التقسيم الزمني كما سيأتي.

ـ ثمانينات القرن العشرين: تميزت هذه السنوات باحتجاجات دائمة كان يوجهها العراق والجمهورية السورية الى الاتراك لمحاولة كبح انطلاقة مشروع جنوب شرقي الاناضول[٢٠]. وفي هذه الحقبة بدأت تركيا ببناء منشأتها الكبيرة تنفيذا لمشروع الـ ..G.A.P وفي ١٩٨٤ بدأت فيها ثورة حزب العمال الكردستاني PKK المسلحة وكان اوجلان قد اسسه عام ١٩٧٨ في انقرة بهدف انشاء دولة كردية مستقلة. وقد كلف قمع الثورة ترحيل مائة الف شخص وتدمير ٤٠٠٠ قرية غمرتها مياه السدود، مما يجعلنا نرى في ذلك احدى غايات المشروع غير المعلنة! ولم تنته ثورة اوجلان الا باتفاقية اضنة عام ١٩٩٨ كما سنرى.

ان مشروع جنوب شرق الاناضول استهدف اولاً بناء منشآت مائية كبيرة ليصبح مشروعاً تكاملياً ضخماً لتطوير دجلة والفرات في ست مقاطعات اهمها مثلث اورفا، مردين، ديار بكر، وهي القسم الشرقي من المنطقة المسلوخة عن سورية زمان الانتداب الفرنسي وإسكان ١٠ ملايين نسمة في المنطقة، وهم ضعف السكان الحاليين.

وفي تصور الاتراك ان هذا المشروع «سيجعل من تركيا القوة الرئيسة في الشرق الاوسط»[٢١] والسيدة الاقليمية لقصر المياه وسلة القمح في الشرق الاوسط...أو كما قال مدير معهد البحوث في السياسة الخارجية «ستضحي احتياجات المياه اكبر فأكبر، ومشروع G.A.P يعني بيع المياه بصيغ اخرى» وهذا ما يؤكد اسوأ المخاوف السورية والعراقية[٢٢].

وقد تميزت مرحلة الثمانينات بمحادثات ثلاثية دامت من ١٩٨٢ الى ١٩٩٢ وبابرام بروتوكولين واتفاق حول حصص المياه بين البلدان الثلاث المتشاطئة:

- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ وانضمت اليه الجمهورية السورية عام ١٩٨٣، وقد نص على انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الاقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات. «بيد ان تلك اللجنة، علاوة على الاجتماعات الثنائية التي عقدت مؤخراً، اخفقت في التوصل الى تسوية دائمة لنزاعات المياه»[٢٣].
- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية السورية وتركيا الموقع في دمشق بتاريخ ١٧ تموز ١٩٨٧، حصلت فيه الجمهورية السورية على ٥٠٠م^3/ ثانية من مياه الفرات، وقد اعتبر قاعدة تعاون في المنطقة لكنه لم يلحظ حصص الدول المتشاطئة الاخرى. و«هذا الاتفاق مؤقت كما انه لم يمنع تركيا من قطع المياه شهراً كاملاً عام ١٩٩٠ لملأ سدّ اتاتورك[٢٤]». وقد قابلت تركيا اتفاق الجمهورية السورية مع العراق على نواله ٥٨٪

(٢٠) Tigres et Euphrates "Entre Deux EAUX, 14 janvier 2009, consultation 14/6/http://entre20.free.fr/?p=230.

(٢١) ج.أ.ألن وشبلي الملاط، المرجع السابق ص. ٢٥٩

(٢٢) ج.أ.الن وشبلي الملاط، المرجع السابق ص.٢٥٧

(٢٣) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا، البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الاسكوا: الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة، نيو يورك ٢٠٠٥، ص. ٤٣

(٢٤) Tigre et Euphrates, Entre Deux Eaux, 14 janvier 2009, consultation 14/6/http://entre20.free.fr/?p=230.

من حصتها بميثاق التدريب العسكري التركي ـ الاسرائيلي المعقود في شباط ١٩٩٦[٢٥].

ـ تسعينات القرن العشرين: في أول العام ١٩٩٠، من ١٣ كانون الثاني حتى ١٢ شباط اغلقت تركيا بوابات المياه لمدة شهر قاطعة الماء عن بلدان اسفل الفرات بغية ملء سد اتاتورك (٣٩ بليون متر مكعب) فتسببت بأضرار فادحة في دول أسفل النهرين، وخاصة في العراق في حرب الخليج الاولى منذ اب ١٩٩٠ حتى اخر شباط ١٩٩١. وقد بدأ المشروع التركي يتحول الى سلاح ضد العراق وسوريا معاً[٢٦].

تميّز مطلع التسعينات بمفاوضات امتدت من ١٩٨٢ الى ١٩٩٢ وانتهت ببيانات وزارية. وقد دعا البيان الوزاري السوري ـ التركي في ٣ اب ١٩٩٣ الى عدم المساس بحقوق سوريا والعراق وتأكيد التعهد بالحصة السابقة من المياه[٢٧].

وصدر بيان مشترك في دمشق بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠ إثر زيارة وزراء أتراك لها، واتفق الجانبان بموجبه على ضرورة اقتسام مياه نهر الفرات بشكل نهائي بين الدول الثلاث قبل نهاية ١٩٩٣ (سجل لدى منظمة الامم المتحدة في ١٩٩٤/١١/١٦). لكن هذه التصريحات والاجتماعات الفنية الثلاثية لم تسجل إلا فشلاً اثر فشل منذ عشرة اعوام[٢٨].

ومن الملاحظ انه منذ الستينات كان يبدأ كل اجتماع بجدال حول معاني الكلمات التي يطلقها الفرقاء حول الأنهار. دافع العرق والجمهورية السورية دائماً عن مفهوم الفرات كنهر دولي بينما اعتبرته تركيا عابراً للحدود أو للتخوم وهذا يحمل فروقاً كبيرة في القانون الدولي. وقد سارعت كل من العراق والجمهورية السورية الى تصديق اتفاقية الامم المتحدة حول الاحواض النهرية للعام ١٩٩٧ وكانتا من الاوائل في ذلك بينما امتنعت تركيا عن تصديقها علماً ان ١٦ عضواً دولياً قد قبلها حتى الان وهي تحتاج الى ٣٥ بلداً كي تصبح نافذة، وحجتها ان الاتفاقية تعطي حقوقاً لدول أسفل النهرعلى حساب أعلاه.

وفي الواقع لم تتغير العلاقات التركية السورية فعلياً الا انطلاقاً من العام ١٩٩٨ بعد بروتوكول اضنا الذي تزامن مع انتهاء الحرب الباردة والتوجهات السياسية لحل المسألة الكردية رسمياً مع تركيا (إبعاد اوجيلان من الجمهورية السورية واعتقاله من قبل الاتراك عام ١٩٩٩). واثر وفاة الرئيس حافظ الاسد عام ٢٠٠٠ بدأت مباحثات عديدة بين الطرفين حول الطاقة والصناعة وبقيت المياه مستثناة من أي مشاريع عابرة للحدود...

العقد الاول من القرن الواحد والعشرين: الحدث الاخطر في هذه المرحلة هو الحرب على العراق تحت شعار عملية تحرير العراق التي ابتدأت في ١٩ اذار ٢٠٠٣ فقلبت الخريطة الاستراتيجية والجغرافية ـ السياسية للمنطقة. وتميزت هذه المرحلة بتفاهمات مائية تركية ـ سورية تجدر الاشارة اليها:

في سنة ٢٠٠١ تم توقيع اتفاق تعاون بين مشروع جنوب شرق الاناضول G.A.P ونظيره السوري G.O.L.D او المؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات (GENERAL

---

(٢٥) Marwa Daoudi, Eau et pouvoir, la relation stratégique Irak/Turquie,Géostratégiques n 7,avril 2005,p. 103 - 104.

(٢٦) جريدة الديار ٣ اب ١٩٩٢

(٢٧) جريدة الديار ٤ اب ١٩٩٢

(٢٨) د. طارق المجذوب، جريدة السفير ١٩٩٣/١٠/١١

ORRGANISATION FOR LAND DEVELOPMENT) التي جرى حلها فيما بعد بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥١ تاريخ ٩/١١/ ٢٠٠٨.

وفي العام ٢٠٠٢ حصل اتفاق بين العراق والجمهورية السورية على انشاء محطة ضخ سورية على نهر دجلة اعتماداً على اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧ بطاقة ١،٢٥ مليار متر مكعب سنوياً.

في اجتماع وزاري ثلاثي عقد في تركيا (انطاليا) في ٢٣ اذار عام ٢٠٠٧، اكد الوزراء في محضر الاجتماع ان مياه دجلة والفرات تكفي الدول الثلاث على ان يتم حسن ادارتها وتنظيمها واستثمارها.

ثم عقد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة للدول الثلاث في دمشق بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٧ تعهدت فيه تركيا عدم الحاق الضرر بالعراق وبالجمهورية السورية جراء انشاء سدّ «اليسو»، واعلم المجتمعون تركيا حول مضخة دجلة. وعقد اجتماع اخر في دمشق بتاريخ ١٠ ـ ١١/١/٢٠٠٨ للجنة الفنية المشتركة تم بموجبه انشاء معهد المياه المؤلف من ١٨ خبيراً من الدول الثلاث لدراسة سد اتاتورك والعمل على حلول مشتركة وتدريب.

إن الامل جيد، ولكن تبقى العبرة في التنفيذ علماً ان العراق ما زال يشتكي من اقامة المزيد من السدود شمالي النهرين واخرها «المشروع الجديد لسوريا بتحويل مجرى نهر دجلة مع انشاء سدّ مشترك عليه مع تركيا وبتمويل كويتي»[٢٩]. ويهدف المشروع الى جر مياه دجلة الى داخل اراضي الجمهورية السورية لريّ حواليّ ٢٠٠ الف هكتار في محافظة الحسكة بدعم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[٣٠]، علماً ان نزوحاً للسكان من الحسكة الى محافظة حلب ودمشق قد حصل صيف ٢٠٠٩ بفعل جفاف كبير.

ازاء هذا الواقع تتباين المواقف من الحق في مياه الانهار ويحاول كل طرف ان يستند الى تفسير المبادئ العامة حول اقتسام مياه الانهار بما يخدم حاجاته ومصالحه، ويؤكد المسؤولون الاتراك «أننا نتحاصص المياه دون اي الزام قانوني يحملنا على ذلك»[٣١].

والحقيقة ان النظام القانوني المتعلق بالنهرين هو ما يلخص النزاع بين دولهما إذ تعتبر كل من الجمهورية السورية والعراق أن دجلة والفرات نهران دوليان ولهما حصة عادلة في مياههما بينما لا تعترف تركيا بالطبيعة الدولية لهذين النهرين وتعتبرهما نهرين عابرين للحدود ويشكلان حوضاً واحداً أو شبكة مياه واحدة وبالتالي لا يمكن اخضاعهما لنوع من التنظيم العام، بل اكثر من ذلك فهي تعتبرهما انهاراً تركية كونهما ينبعان من تركيا «ولايمكن لسلطة اجنبية ادعاء حق في مصادر مائية كائنة في الاراضي التركية»[٣٢]، وأن هذه المصادر الطبيعية لا ينبغي المشاركة فيها وكل ما على تركيا ان تستخدم مياه هذه الانهار استخداماً منصفاً ومعقولاً وأمثل. ولذلك لم تنضم تركيا الى اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧، كما «لم

(٢٩) احمد ابو مطر، حقوق العراق الضائعة في مياه دجلة والفرات، الحوار المتمدن عدد ٣٠٧٦ ـ ٢٧/٧/٢٠١٠) استرجاع ٢٥/٨/٢٠١٠.

http://www.ahiwar.org/debat/show.org/debat/show.art.asp?aid = 223844.

(٣٠) عملية تحويل دجلة... المتضرر هو العراق، جريدة المدى العراقية ٢٦/٥/٢٠١٠

(٣١) ج.أ.ألن وشبلي الملاط، المرجع السابق ص. ٢٦٦

(٣٢) ٢/٥/١٩٩٠ Milliyet سليمان دي ميريل، رئيس الجمهورية التركية الاسبق، صحيفة ميلليت

تظهر اي اهتمام في عقد اتفاقية تتناول محاصصة مياه الفرات مع سوريا والعراق»[٣٣]، مما كان يمكن ان يشكل حداً ادنى من التعاون المجدي، ونرى بالمقابل أنها تعمد الى إطالة أمد المفاوضات للاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من المياه من خلال استكمال مشاريع بناء السدود والخزانات وجعلها أمرا واقعا[٣٤].

ويبقى السؤال: هل ننتظر في المدى المنظور تنسيقا في اقتسام مياه النهرين؟ إن إقامة سد الصداقه على نهر العاصي مؤخرا قد يشكل عاملا مساعدا على ذلك، مع الاشارة الى أنه طالما اشترطت تركيا محاصصة على العاصي مقابل تحسين الاوضاع المائية على الفرات.. لكن السياسة التي ساعدت منذ أمد قريب على إقامة علاقات صداقة وتجارة أكثر من جيدة تبتعد اليوم مجددا ليحل محلها الشقاق والنزاع.

ثانياً: الاتفاقيات المائية حول نهر العاصي والنهر الكبير الجنوبي ونهر الاردن

تتشارك ثلاث دول هي الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية وتركيا في نهر العاصي كما تتشارك الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية مع المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين المحتلة في نهر الاردن. وندرس الاتفاقيات الخاصة بهذه الانهار تباعا.

١ ـ إتفاقية توزيع مياه نهر العاصي:

ينبع نهر العاصي في أراضي الجمهورية اللبنانية، شمال مدينة بعلبك في سهل البقاع (نبع العليق)، لكن المنطلق الحقيقي للنهر يبدأ في عين الزرقاء، حتى يصل الى حدود الجمهورية السورية بعد ٧٦ كم. طول النهر ٥٧١ كم ومساحته الاجمالية ٣٧٩٠٠ كم مربع. يتدفق نحو الجمهورية السورية مروراً بحمص وحماة ثم يتجه غرباً الى وادي غاب ليدخل لواء الاسكندرون مسافة ٤٥ كم، وهو اللواء الذي تخلت عنه فرنسا لتركيا عام ١٩٣٩. يتراوح صبيب النهر بين ١٢ و١٧ مترا مكعبا في الثانية ويبلغ تدفقه السنوي حوالي ٤٠٠ مليون مترا مكعبا.

ان نهر العاصي هو نهر دولي بحسب تعريف القانون الدولي كون مجراه يتخطى اقليم دولتين او اكثر مما يقتضي استثماره واقتسام مياهه بالتنسيق فيما بين دوله المتشاطئة ووفق مبادئ القانون الدولي.

نبحث أولاً الاتفاق المائي حول نهر العاصي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية عام ١٩٩٤ ثم الاتفاق بين الجمهورية السورية وتركيا عام ٢٠٠٩.

أ ـ «اتفاق توزيع مياه نهر العاصي النابعة في الاراضي اللبنانية بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية» الموقع في دمشق بتاريخ ٢٠/٩/ ١٩٩٤:

رغم المشاريع التي وضعها اختصاصيون كثر منذ عهد الانتداب الفرنسي فان لبنان لم يستفد عملياً من حصته من مياه العاصي. وقد بدأت المفاوضات حول النهر بين الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية منذ العام ١٩٤٨ ثم استؤنفت عام ١٩٦٢ لدرس مواضيع المياه المشتركة بين الدولتين، ثم تجددت المفاوضات عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ حيث تم تحديد حصة لبنان ب ٨٠ مليون متر مكعب. وفي العام ١٩٧١ وقبيل العام ١٩٧٥ ربط الجانب

(٣٣) ج.ا. كوهين: القانون الدولي والسياسة المائية الخاصة بالفرات، مجلة القانون الدولي والسياسة، مجلد ٢٤، رقم١، ١٩٩١
(٣٤) السياسة المائية لدول جوار العراق وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، جريدة المدى، العدد ١٨٩١، ٢٠١٠/٨/٢٧

السوري حصة لبنان التي قدرت ب ٢٠٪ من نهر العاصي بانشاء اكثر من سد داخل لبنان كي يتمكن الجانب السوري من استثمار حصته من المياه. وفي العام ١٩٩٤ تم الاتفاق على توزيع مياه النهر بين الجانبين، وثبتت حصة لبنان ب ٨٠ مليون متر مكعب.

وفي ١٩٩٤/٩/٢٠ وقع اتفاق توزيع مياه العاصي في دمشق وصدقه مجلس النواب في الجمهورية السورية بالقانون رقم ١٥ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١، لكن البرلمان اللبناني اجل تصديق مشروع الاتفاق حتى يتم وضع الملاحق والجداول المطلوبة بعد ما أجاز للحكومة ابرام الاتفاق، وبالتالي لم يصدر الاتفاق في الجريدة الرسمية اللبنانية. ولكن «الباحثين في القانون الدولي المتعلق باتفاقيات المياه يميلون الى الاعتبار بان الحالات المشابهة لحالة اتفاقية لبنان مع سوريا تعتبر بشكل أو باخر ذات طابع قانوني الى حد غير قليل، برغم انها لم تقر في مجلس النواب اللبناني»[٣٥].

ويتضمن الاتفاق ١٥ محضراً على الاقل وعدة ملاحق وضع بعضها بتاريخ لاحق (الملحق الخامس وضع بتاريخ ١٩٩٧/١/١١ واخر في ٢٠٠٢/٤/٢٠). ونصت المادة ١٧ منه على انشاء لجنة تحكيمية مشتركة لفض الخلافات الناتجة عن تطبيق الاتفاق. ونتيجة لبعض الاشكاليات المتعلقة بحصة لبنان من الينابيع ذات الرفد الدائم والابار التي ادخلها الاتفاق بحصة لبنان لمسافة ٥٠٠م من كل جانب عن طرف النهر وضمن دائرة نصف قطرها ١٥٠٠م حول كل من هذه الينابيع، فقد جرى تعديل الاتفاق في الاعوام ١٩٩٦ و١٩٩٨[٣٦]. «واخيراً، في عام ٢٠٠٢ وافق المجلس الاعلى السوري اللبناني على مشروع لبناني لبناء سد على نهر العاصي رغم وصف البعض للمشروع انه غير عادل للبنانيين، اذ ان كمية المياه المخصصة للبنان غير كافية للتوسيع والامتداد الزراعي في منطقة البقاع. ولذلك سمح اتفاق جديد في كانون الاول عام ٢٠٠٢ بري ٦٦٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في منطقتي الهرمل والبقاع في لبنان، ويعمل حالياً السد على نهر العاصي بقدرة استيعابية قدرها ٣٧ مليون متر مكعب[٣٧]».

وكانت المحادثات قد اعيدت بين الحكومتين عام ٢٠٠٠ بغية ادخال مواد اساسية في اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧ بداخله كي يستطيع لبنان استثمار حصته وتطوير منطقة البقاع الشمالي (كما حصل في اتفاق النهر الكبير الجنوبي). وهذان الاتفاقان أو التعديلان جرى التصديق عليهما في اذار عام ٢٠٠٣ في قصر بعبدا في لبنان بحضور الرئيسين اميل لحود وبشار الاسد. وسوف نورد لاحقاً لوحة مقارنة بين اتفاقية ١٩٩٧ وكل من اتفاق اقتسام مياه العاصي والنهر الكبير الجنوبي بين الجمهورية السورية ولبنان. وتجدر الاشارة الى ان فريق العمل من الدولتين قد عمل وارتكز الى دراسة الاسكوا للبيئة الشاملة لحوض العاصي والنهر

(٣٥) عصام خليفة، لبنان المياه والحدود، الجزء الثاني، بيروت ٢٠٠١ ص.٦٨.

(٣٦) يعتبر د. فادي قمير ان اتفاقية عام ١٩٩٤ التي وقع عليها في ذلك الحين لم تكن قابلة للتطبيق دون التعديلات التي تمت عليها ولم يكن بامكان الجمهورية اللبنانية الاستفادة من حصتها في مياه العاصي.راجع مياه لبنان بين الضياع والاستثمار الطبعة الاولى ٢٠٠٥ ص.١٩٠

(٣٧) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا، التعاون بين الدول على المستوى الاقليمي في مجال ادارة الموارد المائية: حالات دراسة لبعض الدول في منطقة الاسكوا، نيو يورك ٢٠٠٥، ص١٦.

الكبير الجنوبي، والتي عادت ووضعت وثيقة المشروع الاولية واعطيت الاولوية لحوض النهر الكبير الجنوبي..[٣٨]..

ب ـ الاتفاق بين الجمهورية السورية وتركيا على انشاء سد على نهر العاصي:

لم تكن الجمهورية السورية، حتى الفترة الاخيرة تعترف لتركيا بأي حق لها بشرعية ضم لواء الاسكندرون وبالتالي لم تكن ترى في العاصي نهراً لتركيا فيه حق حتى يتم الاتفاق عليه. وقد تم اخيراً توقيع ٥١ اتفاقاً ومذكرة تفاهم في ٢٠٠٩/١٢/٢٣ لتطوير التعاون بين الدولتين على اكثر من صعيد لا سيما على الصعيد الاقتصادي والزراعي والثقافي، عملاً باتفاق التعاون الاستراتيجي الموقع في ايلول ٢٠٠٩. وفي ٧ كانون الثاني عام ٢٠١٠ وقع الجانبان في أنقره مذكرة تفاهم لانشاء سد مشترك للمياه على نهر العاصي من جهة الحدود السياسية لتركيا، نتيجة لاجتماع رئيسي وزراء البلدين في اطار مجلس التعاون الاستراتيجي المعقود في دمشق في كانون الاول عام ٢٠٠٩. وسيطلق على السد اسم «سد الصداقة» وتبلغ طاقته التخزينية ١١٥ مليون متر مكعب. وقد تم بالفعل وضع حجر الاساس على طرفي الحدود بين البلدين بتاريخ ٦ شباط ٢٠١١ [٣٩]. وسيقام السد بفترة ثلاث سنوات واغراضه الاساسية هي تنمية المناطق الحدودية وتطويرها إقتصاديا وحماية الأراضي الزراعية والمناطق السكنية القريبة منه من مخاطر الفيضانات وانتاج الكهرباء وريّ ١٠ الاف هكتار من الاراضي الزراعية وتحسين نوعية المياه واقامة منشآت رياضية وسياحية وتربية الأسماك، على ان يتناصف البلدان استخدامات السد، اي نسبة ٥٠٪ لكل منهما.

٢ ـ اتفاقية النهر الكبير الجنوبي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٠.

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا، وهي منظمة اقليمية تابعة للامم المتحدة، دراسة حول هذه الاتفاقية، وقد اعتبرت ان «تجربة لبنان والجمهورية العربية السورية رائدة في التعامل في نطاق المياه المشتركة وقد وصلت الى مرحلة متقدمة بالمقارنة مع باقي دول منطقة الاسكوا وبالاخص فيما يخص حوض النهر الكبير الجنوبي»[٤٠].

ينبع النهر الكبير الجنوبي من شمالي جبال لبنان الغربية (جبال عكار) من بلدة العريضة ويشكل نهر راويل المنحدر من السفوح الجنوبية لجبال اللاذقية في الجمهورية السورية المجرى الاعلى للنهر ثم يجتمعان ليشكلا النهر الحدودي الذي تسير معه الحدود بين الدولتين بقرار فرنسي زمان الانتداب عام ١٩٢٠. يصب هذا النهر في خليج عكار على مسافة ١٥كم شمالي طرابلس ويبلغ طوله ٧٦كم ومساحته ١٣٠٠كم مربع ثلثها ضمن اراضي الجمهورية اللبنانية، ومنسوبه حوالي ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ومعدل جريانه السطحي ٨ متر مكعب في الثانية.

(٣٨) www.syrleb.org/reports2004/committees/2004 3.asp.

(٣٩) جريدة السفير، الاثنين ٧ شباط ٢٠١١.

(٤٠) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا، التعاون بين الدول على المستوى الاقليمي في مجال ادارة الموارد المائية: حالات دراسة لبعض الدول في منطقة الاسكوا، نيو يورك ٢٠٠٥، ص. ز

ما يميز اتفاقية ٢٠/٤/٢٠٠٢ مع ملحقيها حول اقتسام مياه النهر الكبير الجنوبي، انها اول اتفاقية دولية وقعت بعد صدور اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية في الامم المتحدة عام ١٩٩٧ وهي مستوحاة منها، وبالتالي فقد عكست جميع المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بذلك. ويحدد الملحق الاول آلية دراسة وتنفيذ السد المشترك والثاني يحدد آلية ادارة الحوض واقتسام مياه النهر، وكلاهما مثال على التعاون المتبادل.

وعلى عكس مفاوضات نهر العاصي، فقد اتصفت مشاورات النهر الكبير الجنوبي بالسهولة والنية الحسنة من الطرفين حيث بدأت في عام ١٩٩٨ بالتحديد وبعد اضافة الملحق لمعاهدة نهر العاصي[٤١]. واستناداً للاسكوا، فان نجاح الاتفاقية لا يعود فقط للتحضير الجيد قبل المناقشات (دراسة اوضاع حوض النهر من وجوه متعددة) لكن للاستراتيجية التي اتبعت ما بعد ذلك واتصفت باستراتيجية (win - win) وهي تحقيق الفائدة المشتركة للطرفين[٤٢]. وتتمثل باربع فوائد: الحفاظ على موارد النهر وبالتالي تحقيق ادارة افضل للنظام البيئي... وتحقيق الافادة من موارد النهر، لان التعاون بين البلدين سوف يزيد من كفاءة الادارة... وتقليل التكاليف بفعل التعاون... وزيادة الفوائد خارج نطاق الحوض حيث سيسمح التعاون بتحسين العلاقات بين الدول على الصعيد السياسي والاقتصادي[٤٣].

وتقيم دراسة الاسكوا [٤٤] مقارنة بين اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧ واتفاقية النهر الكبير الجنوبي واتفاقية نهر العاصي بشأن استخدام المجاري المائية لهذين النهرين بما يعكس المبادئ القانونية الدولية. ويمكن إيجازها وفق التالي:

ـ المادة ٥ و٦ من اتفاقية الامم المتحدة نصت على العوامل المناسبة للاستخدام العادل والرشيد فنصت اتفاقية النهر الكبير على تحديد حصة لبنان المائية بـ ٤٠٪ والجمهورية السورية بـ ٦٠٪ من واردات الحوض (بحسب مساحته في كل من الدولتين) وعلى اقامة سد تخزين مشترك سعة ٧٠ مليون متر مكعب لري ١٠٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية. كما نصت اتفاقية العاصي على حصة ٨٠ مليون متر مكعب في السنة للبنان وعلى انشاء سد تحويل سعة ٢٧ مليون متر مكعب وسد تخزين مشترك سعة ٣٧ مليون متر مكعب لري ٦٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية.

ـ المادة ٧ من اتفاقية الامم المتحدة نصت على الالتزام بعدم التسبب بضرر ذي اهمية للدولة الاخرى وقد ورد في المادة ١ من اتفاقية النهر الكبير ان استغلال مياه الحوض يجب الا يعيق مجرى المياه، كما نصت اتفاقية العاصي على اعتبار النهر ذا منفعة مشتركة بين الدولتين.

ـ المادة ٨ و٩ من اتفاقية الامم التحدة نصت على الالتزام بالتعاون وتبادل البيانات والمعلومات. ونص المرفق ٢ من اتفاقية النهر الكبير على انشاء لجنة مشتركة لصيانة السد وتسجيل البيانات بينما نصت المادة ٥ من

(٤١) Jaber,B., the Lebanese - Syrian agreement of nahr el kebir al janoubi, 2002, (southern great river).

(٤٢) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا، التعاون بين الدول على المستوى الاقليمي في مجال ادارة الموارد المائية: حالات دراسة لبعض الدول في منطقة الاسكوا، نيو يورك ٢٠٠٥، ص١٦،.

(٤٣) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا،المرجع السابق، ص١٦،. ـ ١٨

(٤٤) راجع ايضاً د. فادي قمير، المرجع السابق، ص ١٨٩ ـ ١٩٢.

اتفاقية العاصي على انشاء لجنة مشتركة للاشراف وتوزيع كميات المياه المتفق عليها.

ـ المادة ٢٠، ٢١ و ٢٣ من اتفاقية الامم المتحدة نصت على الحفاظ على النظام البيئي وحمايته والحد من التلوث ونصت على ذلك ايضاً المادة ٥ من اتفاقية النهر الكبير والمادة ٦ من اتفاقية نهر العاصي.

ـ المادة ٢٤، ٢٥ و٢٦ من اتفاقية الامم المتحدة نصت على الادارة والتنظيم، وورد في المرفق ١ و٢ من اتفاقية النهر الكبير الية دراسة وتنفيذ وادارة وصيانة السد المشترك واقتسام المياه كما نصت المادة ٥ و٦ من اتفاقية العاصي على ادارة وصيانة الحوض وكمية المياه المتفق عليها.

ـ المادة ٣٣ من اتفاقية الامم المتحدة نصت على تسوية النزاعات، ونصت المادة ٧، ٨ و٩ من اتفاقية النهر الكبير على انشاء لجنة فنية مشتركة من الوزارات والهيئات في البلدين، ونصت المادة ١٧ من اتفاقية العاصي على انشاء لجنة تحكيمية مشتركة لفض الخلافات.

إن اتفاقية النهر الكبير الجنوبي، بانطباقها على مبادىء معاهدة العام ١٩٩٧، واتفاقية نهر العاصي التي جرى تعديلها كي تطابق هذه المبادىء، قد تشكلان نموذجا ناجحا لاتفاقيات اقتسام المياه في منطقة الهلال الخصيب بأكملها. وهذا دلالة وعي متقدم للمصالح المشتركة على طرفي الحدود السياسية.

٣ ـ اتفاقيات نهر الاردن وروافده:

يبدأ نهر الاردن من نقطة التقاء روافده الثلاثة: الحاصباني ـ الدان ـ بانياس عند نقطة تقع على مسافة ٦ كم داخل فلسطين (بحيرة الحولة التي جففت لاحقاً). ويمر نهر الاردن عبر بحيرة طبريا ثم يلتقي بعد خروجه منها بنهر اليرموك وذلك بعد ان يقطع ٨ كم جنوبي البحيرة، وترفده من الغرب روافد عديدة، ويشكل اليرموك اهم روافده من الشرق واكبرها، قبل ان يصب في البحر الميت. ودول هذا الحوض هي الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية والمملكة الاردنية ودولة اسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية للنهر.

تبلغ مساحة حوض نهر الاردن ٣٤،٥٣٥ كم مربع تضم المنطقة من جنوب لبنان حتى منتصف وادي عربه بطول ٣٦٠ كم. ويقدر معدل التدفق السنوي لهذا النهر بحوالي ١٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، ٢٥٪ بالمئة منها فقط تؤمنها مصادر تقع في اراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٦٧ احكمت اسرائيل سيطرتها على معظم مصادر مياه هذا النهر واحتلت هضبة الجولان التي تغذيه وعززت سيطرتها على جنوب لبنان عام ١٩٨٢ كما احكمت سيطرتها على بحيرة طبريا ومصب نهر اليرموك فاعلنت عام ١٩٩٠ على لسان خبيرها المائي (توماس ناف) ان «المياه في الاراضي العربية المحتلة باتت جزءًا لا يتجزأ من اسرائيل». وهكذا فان الاستراتيجية الاسرائيلية تقوم على مبدأ في غاية الخطورة هو «ان المياه مصدر استراتيجي تحت السيطرة العسكرية.» وضمن هذا السياق يمكن فهم الحروب المائية لاسرائيل عام ١٩٥٦ (بعد رفضها مشروع جونستون) وعام ١٩٦٧ التي وفرت لها السيطرة على مياه الضفة الغربية والجولان ثم عملية الليطاني أو سلامة الجليل عام ١٩٧٨.

إن نهر الاردن، من منظار القانون الدولي، ومنذ تقسيمات سايكس ـ بيكو التي نقضت الحق الطبيعي، نهر دولي يخضع للاحكام والمبادئ الدولية، «وبناءً على معايير وأعراف القانون الدولي فان البحيرة الجوفية التي تغذي النهر وكذلك روافده الرئيسية وبحيرة طبريا الخزان الطبيعي لمياه النهر تخضع للمبادئ

القانونية التي تحكم الانهار الدولية»[٤٥]. فلا يجوز بالتالي للكيان الاسرائيلي، محتل الارض، أن ينفرد باستغلال مياهه، والأصح من الناحية الحقوقية إدانة وجودهم في أرض لا تخصهم وقد استولوا عليها بتآمر دولي..

ان التوسع المائي هو من صلب الاستراتيجية الصهيونية منذ ما قبل مؤتمر الحركة الصهيونية في بال ـ سويسرا عام ١٨٩٧. فمنذ العام ١٨٦٥ نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الاولى المكونة من مهندسين فوضعت تقريرها مركزة على اهمية مياه نهر الاردن ونهر الليطاني. وفي مؤتمر بال طالبت الحركة الصهيونية بحدود تصل حتى نهر الليطاني وقال هرتزل يومها «لو أردت تلخيص هذا المؤتمر لقلت اننا وضعنا اسس الدولة اليهودية في حدودها الشمالية التي تصل الى نهر الليطاني ...». وفي السنوات اللاحقة وضع الصهاينة او كانوا وراء وضع الكثير من المشاريع المائية لاستثمار مياه الاردن والليطاني. واهم هذه المشاريع مشروع جونستون (مبعوث خاص للرئيس الاميريكي ايزنهاور) وقد وضعه بعد مناقشات مع جميع الاطراف من ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ ولم يصل هذا المشروع الى نتيجة بسبب معارضة الكيان الاسرائيلي لمقترحاته واحتجاج الدول العربية على توزيع المياه الذي اتى لصالح هذا الكيان. واهم المشاريع التي دخلت حيّز التنفيذ فهي«مشروع مياه القطري» داخل دولة اسرائيل واستغرق تنفيذه ما بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٧ (من تجفيف بحيرة الحولا الى تحويل نهر الاردن ومياه طبريا...).

أما ابرز الاتفاقيات التي تمت بين دول حوض الاردن فهي:

ـ اتفاق ترسيم الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية بين فرنسا وبريطانيا في عشرينات القرن العشرين:

نصت المادة ٨ من اتفاق ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ الموقع بين فرنسا وبريطانيا على ... فحص مشترك لامكانيات ري الاراضي وانتاج الطاقة الهيدرولوجية لمياه الاردن الاعلى، ولمياه اليرموك وروافدهما وذلك بعد اشباع حاجة الاراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي.

وفي اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين الذي اقر في ٧ اذار ١٩٢٣، ورد في موضوع المياه: «...ضرورة المحافظة على حقوق سوريا المكتسبة من مياه الاردن...»

وجاء في ذيل اتفاق ترسيم الحدود الموقع في ٢٣ حزيران ١٩٢٣ بين سلطات الانتداب البريطانية والفرنسية: «كل الحقوق المثبتة بصكوك أو عادات محلية فيما يتعلق باستغلال مياه الانهر والينابيع والقنوات والبحيرات في مجال الري أو لجهة تموين الاهالي بالمياه، يتم المحافظة عليها كما هي...»

وفي اتفاق حسن الجوار بين فلسطين وسوريا ولبنان الكبير، من خلال سلطتي الانتداب، ثمة تثبيت لما ورد في ذيل اتفاق ترسيم الحدود[٤٦].

لكن اسرائيل ترفض الاعتراف بهذه المعاهدات ويقول عنها ابا ايبان وزير خارجيتها الاسبق انها «تعتبر غير ملزمة لها»[٤٧].

(٤٥) د.فادي قمير، المرجع السابق ص. ٢٥٧
(٤٦) راجع د. عصام خليفة لبنان المياه والحدود الجزء الثاني، بيروت ٢٠٠١، صفحة ٤٩ ـ ٥٠
(٤٧) القبس الكويتية ٨/٤/١٩٨٤

ـ مؤتمر القمة العربي الاول:

في عام ١٩٦٤ قرر مؤتمر القمة العربي الاول القيام بسلسلة عمليات هدفها الاول استثمار مياه انهار الاردن وروافده والليطاني، وتعهد المؤتمر بتشكيل قيادة موحدة لهذا الغرض (هيئة استغلال مياه الاردن)، ووضع مشاريع وخطوات عملية لتحويل مياه الحاصباني وتنفيذ انشاءات لاستثمار الوزاني وبانياس وانشاء سد على نهر اليرموك وسدود واقنية لنقل المياه عبر نهر الاردن الى الضفة الغربية...

وكانت ردة فعل اسرائيل عنيفة جداً فهددت لبنان بخسارة استقلاله وهاجمت الحدود ومواقع التحويل في الجمهورية السورية والاردن بغارات جوية كثيفة ودمرت منشآتها.

ـ اتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية

جرى توقيع هذه الاتفاقية في دمشق بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣ وهي تجديد لاتفاقية ١٩٥٣ وتتضمن انشاء سد الوحدة وتمتد بحيرته على طرفي الحدود ويبلغ ارتفاعه مائة متر يتم ملؤه بعد ملء خزانات السدود السورية المحددة في ملحق الاتفاقية وتحتفظ فيه الجمهورية السورية بحق التصرف بمياه جميع الينابيع التي تنفجر في اراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تنفجر ما قبل السدّ تحت منسوب ٢٥٠ مترا، وتحتفظ بحق الانتفاع بالمياه التي ترد مجرى النهر وروافده فيما بعد السد لري أراضيها المحاذية لمجرى النهر. ويحق للاردن ان يتصرف بالمياه المنبثقة من الخزان ومركز توليد الطاقة الكهربائية. ويحق لكلا الدولتين الاستفادة من بحيرة السد الواقعة ضمن اراضيها لاستثمارها وتشغيلها وصيانتها في اغراض السياحة وتربية الاسماك فيما لا يتعارض مع ادارة منشات سد الوحدة. وقد هاجمت اسرائيل المشروع وشنت حملة اعلامية لضمان دعم الولايات المتحدة للحيلولة دون تنفيذه(٤٨).

ـ الاتفاقيات الاسرائيلية مع الفلسطينيين: مدريد واوسلو

في مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١، ومع غياب ممثل رسمي للطرف الفلسطيني، فرضت الدولة العبرية وجهة نظرها الاقتصادية حول المياه كضرورة لاقتصادها، بعد ان طورت ما أمكن تسميته « ديبلوماسية المياه» ووصلت حتى تشكيل مجموعات عمل.

وفي اتفاق اوسلو /١ الموقع في ١٩٩٣/٩/١٣، تم اعلان المبادىء الخاصة بترتيبات الحكم الذاتي المسمى بالسلطة الفلسطينية على المناطق التي ستنسحب منها اسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية. ومن ضمن مرفقاته ما يدعو الى انشاء السلطة الادارية الفلسطينية للمياه. وينص ملحقه الثالث في نقطته الاولى على «تعاون في مسألة المياه يتضمن برنامجا لتطوير الموارد المائية يضعه اختصاصيون في الفريقين ويتضمن اقتراح مشروعات ودراسات حول حقوق كل طرف بشأن المياه كما الاستعمال العادل لموارد المياه المشتركة..

وحافظت اتفاقية أوسلو /٢ (١٩٩٥/٩/٢٨) على الامر الواقع بما خص مصادر المياه لأن المنطقة «C» التي تحوي الخزانات الجوفية للضفة الغربية وضفاف الاردن بقيت تحت رقابة اسرائيل. ورغم ذلك لحظ الملحق «B» أن «اسرائيل تعترف بحق الفلسطينيين في

(٤٨) معاريف، مأخوذة عن الرأي العام الكويتية ١٩٨٧/٩/٦

الماء في الضفة الغربية» (مادة٤٠)، ورسمت خطوطا عريضة لاقتسام أكثر عدالة للمياه الجوفية ! وقد ذهب اغتيال رابين من قبل متطرف صهيوني بمبدأ التعاون مع السلطة الفلسطينية على المياه.. أما المطبق حتى اليوم فهو القانون الاسرائيلي للعام ١٩٥٩ حول الاراضي الفلسطينية ولم يتقرر أي نقل للسيادة بما خص ادارة الموارد كما نصت عليه اتفاقية أوسلو /٢.

وتبقى الضفة الغربية حتى اليوم تحت السيطرة الاسرائيلية، والموارد المائية يديرها ضباط في الجيش الاسرائيلي والمسؤول عنها وزارة الدفاع.. وتستهلك اسرائيل حوالي ٨٦٪ من مجموع الموارد المائية والمستوطنات بين ٢ ـ ٥ ٪ ويبقى للفلسطينيين حوالي ١٠٪ ! وتتابع اسرائيل حتى اليوم ضخ المياه من خزانات الضفة الغربية الجوفية بعد أن أفرغت خزانات سيناء وغزة المائية.

ويمكن القول أن الاتفاقيات المائية بين الاسرائيليين والفلسطينيين غير قابلة للتطبيق نظرا لكون الطرف الاسرائيلي يفسر نصوصها وفقا لمصالحه، كما هي خطته في سائر الاتفاقيات، معتبرا « أن الحكومة الاسرائيلية تمنح العرب كل الحقوق الموجودة في ارض اسرائيل ولكنها لن تمنحهم حقا على ارض اسرائيل» وهذا مفهوم غريب من نوعه يفصل الشعب الساكن فوق الارض عن موارده في ارضه وتحتها كي تشكل للدولة الاسرائيلية المحتلة مصدرا مائيا فائق الأهمية..

ـ اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية: اتفاقية وادي عربه:

في تشرين الثاني ١٩٩٣ وضعت كل من المملكة الاردنية الهاشمية والكيان الاسرائيلي قواعد تعاون ذي أبعاد متعددة، وفي ٢٦/١٠/ ١٩٩٤ وقعت الدولتان اتفاقية السلام النهائية (اتفاقية وادي عربه) التي بحثت ايضا مشكلة تقاسم الموارد المائية بينها، وقسمت طرق استخدام مياه نهري الاردن واليرموك وكذلك مياه الابار، وطالبت بمشاريع تعاون اقليمية وعالمية، ونصت على انشاء لجنة مشتركة للتعاون واحترام بنود الاتفاق. وبأية حال فقد احتفظت اسرائيل بوضع دولة المنبع المسيطرة بالنسبة لنهر الاردن، التي تستثمر معظم موارده.

وفي ١٣ شباط ١٩٩٦ وقعت كل من المملكة الاردنية الهاشمية والكيان الاسرائيلي والسلطة الفلسطينية بالأحرف الأولى على اتفاق تاريخي لادارة الموارد المائية الشحيحة متجاهلة مطالب الجمهورية السورية في المياه. وفي العام ١٩٩٨ وقعت المملكة الاردنية الهاشمية والكيان الاسرائيلي اتفاقا آخر في العقبة نص على تزويد اسرائيل للاردن ب٢٥ مليون متر مكعب من المياه نصفها صيفا ونصفها شتاء. وهذا الاتفاق لم تحترمه اسرائيل ايضا، بل قد تعمد احيانا الى اعطاء الاردن حصته من المياه ولكن ملوثة، كما حصل عام ١٩٩٩.

ـ التفاهم حول نهر الوزاني:

الوزاني رافد لنهر الحاصباني، ينبع في الاراضي اللبنانية ويغذي مع الحاصباني بحيرة طبريا ب٢٠٪ أو ٢٥٪ من مياهها أي ٩٪ مما يستهلكه الكيان الاسرائيلي. وقد سبق وألمحنا الى الاطماع الاسرائيلية القديمة بمياه لبنان وانهم لم يقبلوا ابدا أن يكون جنوب الليطاني ارضا للبنان، ويجب أن ننتظر حتى بداية السنة ١٩٧٠ كي يتمكن لبنان من استعمال مياه الليطاني داخل اراضيه عبر إقامة قناة ري دمرتها اسرائيل في اجتياحها عام ١٩٨٢ وأعاد لبنان بناءها عام ١٩٩٠.

في آب من عام ٢٠٠٢ بدأ لبنان (مجلس الجنوب) وضع محطة ضخ على الوزاني لتأمين

مياه الشرب ل٥٠ قرية مجاورة في منطقة مرجعيون. وسريعا تدخلت اسرائيل معتبرة الامر تحريضا، وشهد الوضع تهديدات متبادلة مع المقاومة في جنوب لبنان حتى تدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واصدرت الجامعة العربية وروسيا بيانات حول موضوع الوزاني. وفي ظل هذه المواجهة وتحت ضغط الوسطاء تم نوع من تفاهم مؤقت، أكثر منه اتفاق، بين لبنان والكيان الاسرائيلي وافقت فيه اسرائيل على تزود القرى اللبنانية بمجموع مليون متر مكعب بانتظار ما وعد به الاتحاد الاوروبي من دراسة لتطوير الجنوب اللبناني تتيح للبنان أن يفاوض على هذه الكمية. وفي هذا الاطار الهادىء أمكن لبنان أن يشغل محطة ضخ منذ ١٧ تشرين الاول ٢٠٠٢ وقساطل لجر ٢٥٠ مترا مكعبا يوميا الى خزان في بلدة الوزاني تزود القرى المحيطة بما لا يتجاوز ٠,٥٪ من حجم مياه النهر الذي ينبع في اراضيه! ويبدو أن آمال ري اراض واسعة في الجنوب اللبناني انطلاقا من التفاوض الموعود ما زالت بعيدة المنال خاصة بعد حرب ٢٠٠٦.

ويبدو واضحا من سيطرة اسرائيل على حوض نهر الاردن أنها طامعة بكل مياهه واستثمارها بشكل منفرد وهذا ما يخالف القانون الدولي، وبالتحديد أحكام اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) وخاصة المادة ٤٦ التي تعتبر أن«الاحتلال حالة مؤقتة بحكم الواقع. وعليه، لا يجوز لدولة الاحتلال مصادرة الاراضي وموارد المياه أو التحكم في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو الديموغرافية في الاراضي الواقعة تحت احتلالها»

كما خرقت اسرائيل القرار رقم ١٠ لمؤتمر الامم المتحدة للمياه الذي عقد في ماردل بلاتا في الارجنتين عام ١٩٧٧، وقد أكد على الحق غير القابل للتصرف للشعوب والبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية في نضالها لاستعادة السيطرة الفعالة على مواردها الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية. كما أكد على أن إنماء الموارد المائية في الاراضي الخاضعة للاستعمار و السيطرة الاجنبية والتمييز العنصري يجب ان يوجه لفائدة السكان الاصليين الذين هم المستفيدون الشرعيون من مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية.

خلاصة:

إن مسألة المياه مسألة أمنية واستراتيجية بامتياز، والسيادة والسيطرة على الارض هي التي تقرر عمليا السيطرة على مواردها ومنها المياه. إن فقدان سيادتنا على اجزاء حيوية من ارضنا وتقسيم الجزء الباقي الى كيانات سياسية مستقلة عن بعضها هو الذي جلب على بلادنا الويل وأضاع حقنا الطبيعي بأرضنا ومياهها.. فمنذ تقسيم سايكس بيكو تم وضع اتفاقيات «التعاون» بين الدولتين المنتدبتين لاقتسام الارض ومياه الانهار التي اصبحت دولية، أي أنها أصبحت تشكل حدود الدول الجديدة أو تعبرها، وورثنا الى اليوم أوضاعا سادها التفرد والنزاعات وضياع الحقوق.

ان التفرد في اقامة المشاريع الضخمة أو إقامة السدود وتحويل الانهار واستثمارها دون تنسيق أو تعاون مع الدول المتشاطئة الاخرى، يسبب الإضرار بها ويجعل استثمار مياه الانهار من طرف واحد استثماراً جائراً تكون نتيجته ازدهاراً وقوة في جانب النهر الأعلى وجفافاً وضموراً عمرانياً في جانبه الاسفل.هذا التفاصل والتنازع يتلازم مع اساءة استخدام دولنا لهذا المورد باتباع نفس اساليب الري القديمة وطرق وانواع الزراعات التي لا تلائم التطور وواقع الجفاف المتزايد، وبعدم ترشيد استثمار المياه بكافة الاوجه.

إن الحل الذي يجب أن يستبدل الاتفاقيات الجزئية مع تركيا، بحلولها الجزئية، والتفاوض

الطويل الامد الذي يرسخ الواقع الجديد ولا يزيل الآثار السيئة للتفرد في استثمار أعلى النهرين، يبدأ برأينا بقرار سياسي بالانضمام اولا الى اتفاقية الامم المتحدة للعام ١٩٩٧ ووضع اتفاقية إقليمية متعددة الأطراف، بإشراف الأمم المتحدة، يتم فيها تطبيق كل المبادىء القانونية الدولية التي كرستها، وذلك بحسن نية وادراك للمنفعة المشتركة من التعاون، ونتيجة ذلك الإنماء والاستقرار والسلام، وتحويل منطقتي الحدود من الجانبين حيث يمر النهر الى تفاعل وحيوية عمرانية وليس الى انكماش وضمور...

إن أفضل ما يحقق مصالح هذه الدول هو تنمية متكاملة لحوض كل من النهرين على جانبي الحدود بدل التنازع حول حصص المياه، وبهذا الاتجاه أتت توصيات الخبراء الألمان في العام ١٩٦٠[٤٩]. إن البيئة الطبيعية الواحدة تفرض دورة إقتصادية حياتية متكاملة تؤدي الى حياة الحدود السياسية المصطنعة بدل موتها.

وقد تكون اتفاقية النهر الكبير الجنوبي بين الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية ومشروع سد الصداقة على نهر العاصي بين الجمهوريةالسورية وتركيا مثالا يحتذى في هذا المجال بما يؤدي الى التكامل واقتسام الخير...

أما بالنسبة لاتفاقيات نهر الاردن، فالمشكلة أبعد وأعمق إذ إن الدولة المهيمنة على معظم أعلى النهر وأسفله هي دولة احتلال بل إحلال لغرباء من أقاصي الكون محل أصحاب الارض. وقد يرى البعض « أن التعاون بين دول حوض النهر لا يكون ممكنا الا في إطار سياسي هادىء.. ويكون الطموح هو في انشاء قاعدة حقوقية أكثر صلابة لفرض التعاون مستندين الى مبدأ متعارف عليه وهو عدم الحاق ضرر ذي أهمية بالدول المتشاطئة الاخرى»[٥٠].

مع تقديرنا لهذا المبدأ، يبقى السؤال: هل مصلحة اسرائيل الاتفاق على سلام ينزع أنيابها؟ وهل يمكن ضبطها في أطر القانون الدولي وأحكامه وهي التي نشأت خرقا له وخداعا للمجتمع الدولي ؟ ثم أليس بعد أن ظنوها «ديمقراطية» فساعدوها، كشفت لهم عن نفسها «يهودية» فإذا هي عنصرية عكس كل ديمقراطياتهم؟..

إن الاتفاق بين دول حوض الاردن حول اقتسام مياهه بانصاف وعدم إضرار، بعيد بعد السلام بين هذه الدول وربما مستحيل مثله... قد يكون للفلسطينيين اليوم، في ظرفهم السيء، ولسائر دول حوض النهر، بصيص اتفاق مائي اذا تمت مفاوضات « السلام» برعاية واشراف الامم المتحدة وأجهزتها وليس بمفاوضات منفردة بين اسرائيل وكل دولة من دول الحوض ترعاها دولة منحازة، كالولايات المتحدة الاميركية، لأن في ذلك ضماناً لحد أدنى من مبادىء القانون الدولي..

إننا نرى، أن انشاء مجالس عليا للمياه تضم الدول المتشاطئة لكل نهر قد تشكل مؤسسات تجد الحلول الناجعة بما يتوافق مع مبادىء الاتفاقيات الدولية ذات الشأن، على أن يكون لنهر الاردن مجلس أعلى للمياه يعمل بإشراف الامم المتحدة نظرا لظروف دوله المعروفة..

(٤٩) ج.أ.ألن وشبلي الملاط، المرجع السابق ص. ٢٥٣

(٥٠) Patrick Daillier, ibid n 715 p.1374.